

في تعقيب تلتها الأخت ليلي أحكيم

# الفريق الحركي بمجلس النواب ينتقد سياسة الحكومة في قطاع الصحة ويطالب بإعادة المصداقية إلى المستشفيات العمومية

## نبه إلى ظاهرة هجرة الأطر الطبية الى الخارج

البرلمان - صليحة بجراف

المغاربة أمام غلاء الخدمات المقدمة بالمصحات الخاصة، وما تعرفه من تفشي ظاهرة إيداع شيكات على بياض قبل ولوج هذه المصحات والتغطية الصحية تظل محدودة رغم الأرقام المعلن عنها، قائلة: «في مقابل ذلك تبقى مجموعة من النصوص التطبيقية المتعلقة بالتغطية الصحية حبيسة رفوف وزارة الصحة، كقانون التغطية الصحية لفائدة المهن المستقلة»، مسجلة أن النواقص والإختلالات المتعلقة بنظام الحكامة الصحية ببلادنا، حولت وزارة الصحة إلى وزارة تصريف الأعمال وفي أحسن الأحوال أعمال حلول «ترقيعية» عوض إبداع حلول ناجعة وفعالة.

وشددت الأخت أحكيم على ضرورة إعداد تشخيص شامل لواقع الصحة على مستوى كل جهة جهة، في أفق إيجاد البدائل والمخارج الممكنة، بالتنسيق مع الجهات، وفي إطار القوانين التنظيمية للجهات والجماعات ولاسيما الاختصاصات المشتركة والمنقولة مع تعزيزه بموارد بشرية مؤهلة، وتوزيعها بشكل منصف وعادل على مختلف جهات ومناطق المملكة، واعتماد حكامة جيدة وحكمة في التدبير، مع ما يقتضيه ذلك من رفع في أجور كل العاملين في قطاع الصحة المتدنية، واختيار الرجل أو المرأة المناسبين في مناصب المسؤولية والإشراف، بدون تسييس وتنصيب ذوي القربى في السياسة، فضلا عن اعتماد إطار تشريعي وتنظيمي جديد، وخريطة صحية منجدة، من أجل انطلاقة جديدة، مدخلها فتح الحوار مع المهنيين وذوي الاختصاص لوضع خارطة طريق جديدة في القطاع وإعداد سياسة دوائية منجدة وناجعة.

الأخت أحكيم، التي إلمت من رئيس الحكومة تشريح علل قطاع الصحة، وإيجاد وصفات العلاج، بحكم قربه للميادين، جددت الدعوة إلى جعل بطاقة «راميد» مثل بطاقة التعريف الوطنية تسمح بالعلاج لكل مواطن في كل جهات المملكة والإسراع في إخراج النصوص التطبيقية المتعلقة بالتغطية الصحية لفائدة المهن المستقلة، علاوة على إخراج مشروع قانون التغطية الصحية المتعلقة بالأباء إلى حيز الوجود.



### النواقص والإختلالات المتعلقة بنظام الحكامة الصحية حولت وزارة الصحة إلى وزارة تصريف الأعمال وفي أحسن الأحوال أعمال حلول «ترقيعية» عوض إبداع حلول ناجعة وفعالة

ظاهرة هجرة الأطر الطبية الى الخارج بتحفيظات وإغراءات كبيرة، مما يشكل ضررا لبلادنا، ذكرت أيضا بتفاقم الوضع الصحي بالعالم القروي لاسيما

يعرفه المركز الاستشفائي الإقليمي بالناظور. وبعد أن نبهت عضو الفريق الحركي بمجلس النواب، الحكومة أيضا إلى

وجه الفريق الحركي بمجلس النواب الاثنين بالرباط، نقدا لاذعا للحكومة بخصوص السياسة المتبعة في قطاع الصحة.

وطالب الفريق الحركي، بمجلس النواب في تعقيب على رد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة، حول السؤال المحوري «السياسة الصحية في بلادنا» في إطار الجلسة الشهرية بمجلس النواب والمتعلقة بالسياسة العامة، تلتها الأخت ليلي أحكيم (عضو الفريق الحركي بمجلس النواب)، بإعادة المصداقية إلى المستشفى العمومي لدى المواطن، عبر تبني إجراءات من قبيل التخليق وحسن الاستقبال والترشيد والأنسنة وسرعة التدخل العلاجي، فضلا عن ضرورة التحلي بإرادة سياسية تتفاعل باستمرار مع المؤشرات الهزيلة للخريطة الصحية وضعف بنياتها ومواردها البشرية وتدني خدماتها وتباينها بين القطاع العام والخاص، وبين الحاضرة والبادية وبين ذوي الإمكانيات والفقراء.

الأخت أحكيم، التي استهلكت تعقيبها بالتحسر على الواقع الصحي المرزقي بالمغرب والذي يتجرع مرارته يوميا المغاربة، وخاصة الطبقات المتوسطة والفقيرة والهشة، قائلة: «إن قطاع الصحة يعاني من علة مزمنة، ويحتاج لعملية جراحية قيصرية مستعجلة لاجتثاث ورم الإختلال والتدري» أرذفت مستدلة بالمعاناة اليومية للمواطنين، مع المواعيد التي تتجاوز أحيانا 10 أشهر في بعض التخصصات، وأقسام المستعجلات ليس فيها من الاستعجال إلا الاسم والإحتجاجات والإضرابات المستمر للمهنيين، ومحدودية الميزانية المخصصة للقطاع الصحي التي لا تتجاوز 5.69 المائة من ميزانية الدولة، رغم أن منظمة الصحة العالمية الدول توصي بتخصيص 10 إلى في المائة، ونقص حاد في الموارد البشرية من أطر طبية وممرضين وأطرسبه طبية ومعاناة الموارد البشرية على قلتها من سوء التوزيع سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي، وتردي وضعية المرافق الاستشفائية وتعثر برنامج تأهيل المراكز الصحية فضلا عن التأخر الذي طال إنشاء المراكز الاستشفائية الجديدة، مشيرة إلى ما

## الحكومة تواصل تنزيل مختلف التدابير الرامية إلى النهوض بقطاع الصحة

عملية التشاور مع الفئات المهنية من أجل الشروع في تفعيل التغطية الصحية للمستقلين والمهنة الحرة، ولا سيما المنظمة منها، مع العمل على إصدار أولى بطاقات المنخرطين سنة 2019، والاستعداد لتنزيل القانون 63.16 المتعلق بتوسيع الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ومراجعة دور الوكالة الوطنية للتأمين الصحي ليشمل ضبط وتنظيم كل مكونات التغطية الصحية، وتفعيل التغطية الصحية لفائدة المهاجرين وأسره واللاجئين في وضعية قانونية بالمغرب، وتعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها.

المساعدة الطبية عن مهام تقديم الخدمات الصحية، وكذلك تحسين النظام المعلوماتي للتتبع والفوترة للخدمات الصحية المقدمة بالمستشفيات في إطار نظام المساعدة الطبية، والبحث على مصادر مبتكرة لتمويل نظام المساعدة الطبية. علاوة على الشروع في إطار تنزيل المخطط الوطني للصحة «2025»، في اتخاذ جملة من التدابير الهادفة إلى توفير عرض صحي جيد وموزع بطريقة عادلة عبر تعزيز بنيات المستقبل وتوسيع العرض الصحي وتحسين التردد على المستشفى من خلال تحسين استقبال وأنسنة الخدمات.

وتابع رئيس الحكومة بأنه جرى كذلك إطلاق

11 مليون شخص، مضيفا أنه تم كذلك مواصلة التعميم الفعلي لنظام المساعدة الطبية «راميد»، حيث تم تخصيص اعتماد مالي يبلغ 1.6 مليار درهم برسم ميزانية 2019، وتنزيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة طلبة التعليم العالي، مع تبسيط مساطرهم بهدف تشجيعهم للانخراط، والرفع من عدد الطلبة المستفيدين، حيث بلغ عدد المنخرطين في نظام التغطية الصحية 57 ألف و153 طالبا إلى نهاية يناير الماضي، وإرساء الآليات اللازمة لضمان حسن تدبير نظام المساعدة الطبية «راميد» من خلال تحديد وتأهيل الهيئة التي ستتولى تدبير هذا النظام، بما يحقق فصل مهام تمويل نظام

وكان سعد الدين العثماني رئيس الحكومة، في جوابه قد أكد أن الحكومة تواصل تنزيل مختلف التدابير الرامية إلى توسيع التغطية الصحية وتعبئة كل الوسائل المتاحة لتبسيط أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من العلاج والعناية الصحية، قائلا: «إن هذه التدابير تتمثل في الإطلاق الفعلي لورش توسيع التغطية الصحية لتشمل فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، من خلال اعتماد القانون 99.15 المتعلق بإحداث هذا النظام، وإصدار المراسيم التنظيمية الضرورية» حيث يقدر العدد الإجمالي للمستفيدين من هذه التغطية بحوالي